الأمريكتان

15 – المسألة المتعلقة بهايتي

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن أربع جلسات واتخذ قرارا واحدا بموجب الفصل السابع من الميثاق بشأن المسألة المتعلقة بهايتي. واتخذت جلستان من تلك الجلسات شكل مناقشات، وكانت جلسة واحدة بمثابة جلسة إحاطة، وعُقدت جلسة واحدة لاتخاذ القرار[229]. ومدَّد المجلس، باتخاذ القرار 2410 (2018)، وعملا بالفصل السابع من الميثاق، ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي[230]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج.

وفي عام 2018، استمع المجلس إلى إحاطة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، قبل انتهاء الولاية الأولية لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، واستمع إلى إحاطات من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام والممثل الخاص للأمين العام لهايتي ورئيس البعثة كل 90 يوما ابتداء من 1 حزيران/يونيه 2018، وذلك عملا بالقرار 2410 (2018). وبعد إنشاء البعثة في تشرين الأول/أكتوبر 2017، ركزت الإحاطات التي قُدِّمت في عام 2018 على دورها في دعم حكومة هايتي لتوطيد الاستقرار والأمن في البلد وتيسير مضيه على طريق التنمية في الأجل الطويل في ظل تعزيز سيادة القانون والتركيز على التمتع بحقوق الإنسان. وعرض مقدمو الإحاطات، في إطار ملاحظاتهم، معلومات عن تنفيذ استراتيجية الخروج الممتدة لسنتين والمستندة إلى نقاط مرجعية من أجل الانتقال إلى وجود للأمم المتحدة في هايتي خارج إطار حفظ السلام وقدَّموا تقارير عن ذلك، على نحو ما طلبه المجلس في قراره 2350 (2017). وقد عرض الأمين العام على المجلس في البداية النقاط المرجعية الإحدى عشرة والمؤشرات الستة والأربعين المقابلة لها في تقريريه الصادرين في 20 آذار/مارس و 1 حزيران/يونيه 2018[231].

وخلال مداولات المجلس، ركزت المناقشات على أهمية ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي لكفالة الانتقال الناجح إلى وجود للأمم المتحدة في هايتي خارج إطار حفظ السلام، بما في ذلك تنفيذ استراتيجية الخروج ذات النقاط المرجعية والمؤشرات. وسلط أعضاء المجلس الضوء على استقرار الأوضاع السياسية والأمنية في هايتي، لا سيما في ظل اختتام العملية الانتخابية في عام 2017 وتعيين حكومة جديدة في عام 2018. كما أشاروا إلى التقدم المحرز في التأهيل المهني للشرطة الوطنية الهايتية من خلال تنفيذ خطة التنمية للفترة 2017–2021، وفي قيام الحكومة بوضع خطة إصلاحية وتشريعية واسعة، وإلى ضرورة إحراز مزيد من التقدم في تعزيز مؤسسات سيادة القانون، وزيادة احترام حقوق الإنسان، ومعالجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة، وانعدام المساءلة والفساد مما أدى إلى عدة احتجاجات في مختلف أنحاء هايتي في تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2018. وتناولت المناقشات أيضا الحاجة إلى الدعم الدولي لإصلاح قطاع الأمن في هايتي، وإلى التنفيذ الكامل لخطة الاستجابة الإنسانية، وإلى الجهود التي تبذلها الحكومة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والقضاء على وباء الكوليرا، ومواصلة التقدم الذي أحرزته البعثة في الإبلاغ عن حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحقيق فيها وفقا لسياسة عدم التسامح مطلقا التي وضعها الأمين العام.

وفي 10 نيسان/أبريل 2018، اتخذ المجلس القرار 2410 (2018)، بأغلبية 13 صوتا وامتناع عضوين عن التصويت. ومدَّد المجلس في هذا القرار، عملا بالفصل السابع من الميثاق، ولاية البعثة لمدة سنة واحدة، حتى 15 نيسان/أبريل 2019، ونص على إجراء تعديل نزولي لعنصر الشرطة بالبعثة[232]. وبالإضافة إلى متطلبات الإبلاغ المحددة فيما يتعلق باستراتيجية خروج البعثة[233]، طلب المجلس أيضا إلى الأمين العام أن يوفد بعثة تقييم استراتيجي إلى هايتي بحلول 1 شباط/فبراير 2019، وأن يقدم على هذا الأساس توصيات إلى المجلس بشأن مستقبل دور الأمم المتحدة في هايتي، بما في ذلك أي توصيات بشأن التخفيض التدريجي والخروج، في رابع تقاريره المقدمة كل 90 يوما، في موعد أقصاه 1 آذار/مارس

(229) للمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(230) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن ولاية وتكوين بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، انظر الجزء العاشر، القسم الأول.

(231) S/2018/241 و S/2018/527.

(232) القرار 2410 (2018)، الفقرتان 1 و 3.

(233) المرجع نفسه، الفقرات 4 إلى 6.

2019[234]. وأكد المجلس أيضا اعتزامه القيام، استنادا إلى استعراض الظروف الأمنية على الأرض وقدرة البلد بوجه عام على كفالة الاستقرار، بالنظر في سحب البعثة وتحويلها إلى وجود للأمم المتحدة خارج إطار حفظ السلام ابتداءً من 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019 أو تاريخ لاحق[235].

وفي سياق تعليل قرار الامتناع عن التصويت على القرار، أكد ممثل الاتحاد الروسي أن الحالة في هايتي لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وأن المجلس ينبغي ألا يفكر في اللجوء إلى الفصل السابع من الميثاق إلا كملاذ أخير فيما يتعلق بمسائل السلامة البدنية[236]. وقال ممثل الصين إن ولاية البعثة ينبغي أن تركز بوضوح على مساعدة هايتي في التصدي لتحديات السلام والأمن، بدلاً من التركيز أكثر من اللازم على حقوق الإنسان، ودعا إلى إجراء المزيد من المشاورات المتأنية أثناء المفاوضات بشأن مشاريع القرارات[237]. وفي المقابل، ذكرت المملكة المتحدة أن البعثة تحتاج إلى جميع الأدوات اللازمة لضمان نجاح العملية الانتقالية في هايتي، وأن ذلك يشمل الإذن بموجب الفصل السابع من الميثاق باستخدام جميع الوسائل اللازمة للاضطلاع بولايتها[238].

وفي القرار نفسه، سلَّم المجلس بأن هايتي قطعت خلال العام الماضي خطى كبيرة صوب تحقيق الاستقرار والديمقراطية، وتحسين الحالة الأمنية والإنسانية، وتوطيد مؤسساتها الديمقراطية من خلال انتقال سلمي للسلطة[239]. وشجَّع المجلس كذلك الحكومة على القيام، بالتعاون مع البعثة، بأعمال صوب تنفيذ النقاط المرجعية، بما في ذلك اعتماد قانون جنائي جديد، وتعزيز النظام القضائي ونظام المؤسسات الإصلاحية، وزيادة آليات الرقابة والمساءلة في قطاعات العدالة والمؤسسات الإصلاحية والشرطة، وإنشاء مجلس انتخابي دائم، واعتماد قانون المعونة القانونية، ومعالجة مسألة الاحتجاز المطوّل قبل المحاكمة، وتنفيذ جهود الحد من العنف المجتمعي[240].

وفي رسالة مؤرخة 31 تموز/يوليه 2018، أحاط المجلس علما باعتزام الأمين العام تعيين ممثلة خاصة جديدة له في هايتي ورئيسة للبعثة[241].

(234) المرجع نفسه، الفقرة 9.

(235) المرجع نفسه، الفقرة 10.

(236) S/PV.8226، الصفحة 4.

(237) المرجع نفسه، الصفحة 5.

(238) المرجع نفسه، الصفحة 6.

(239) القرار 2410 (2018)، الفقرة الثانية من الديباجة.

(240) المرجع نفسه، الفقرة 7.

(241) S/2018/754.

الجلسات: المسألة المتعلقة بهايتي

محضر الجلسة وتاريخها	*البند الفرعي*	*وثائق أخرى*	*الدعوات عملاً بالمادة 37*	*الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها*	*المتكلمون*	*القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)*
S/PV.8220 3 نيسان/أبريل 2018	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (S/2018/241)		ست دول أعضاء[أ]	وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[ب]	
S/PV.8226 10 نيسان/أبريل 2018	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (S/2018/241)	مشروع قرار مقدَّم من الولايات المتحدة (S/2018/286)	هايتي		11 عضوا من أعضاء المجلس[ج]، وهايتي	القرار 2410 (2018) 13-0-2[د] (اتُّخذ بموجب الفصل السابع)
S/PV.8342 6 أيلول/سبتمبر 2018	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (S/2018/795)		هايتي	الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام	جميع أعضاء المجلس[هـ]، وجميع المدعوّين	

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8419 12 كانون الأول/ديسمبر 2018	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (S/2018/1059)		هايتي	الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، والقائمة بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين(و)	

(أ) الأرجنتين، والبرازيل، وشيلي، وكندا، وكولومبيا، وهايتي.

(ب) تكلَّم رئيس وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وكذلك ألبانيا، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وصربيا. وتكلَّم ممثل كندا باسم مجموعة أصدقاء هايتي، التي تضم الأرجنتين، وأوروغواي، والبرازيل، وبيرو، وشيلي، وغواتيمالا، وفرنسا، وكندا، وكولومبيا، والولايات المتحدة الأمريكية.

(ج) الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وبولندا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، والصين، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

(د) *المؤيدون*: إثيوبيا، وبولندا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، والسويد، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وكازاخستان، وكوت ديفوار، والكويت، والمملكة المتحدة، وهولندا، والولايات المتحدة؛ *المعارضون*: لا أحد؛ *الممتنعون*: الاتحاد الروسي، والصين.

(هـ) مثَّل هولندا رئيس وزراء سانت مارتن.

(و) تكلمت القائمة بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي، وكذلك ألبانيا، وأوكرانيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، وصربيا.

16 – رسالتان متطابقتان مؤرختان 19 كانون الثاني/يناير 2016 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن خمس جلسات واتخذ قرارا واحدا في إطار بند جدول الأعمال المعنون "رسالتان متطابقتان مؤرختان 19 كانون الثاني/يناير 2016 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)". واتخذت أربعة من تلك الجلسات شكل إحاطات إعلامية، وعُقدت جلسة واحدة لاتخاذ القرار[242]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج.

وفي الإحاطات التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام لكولومبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا كل ثلاثة أشهر إلى المجلس[243]، أبرز التقدم الذي أحرزه الطرفان في تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. وركز الممثل الخاص أيضا على العملية السياسية الشاملة في كولومبيا، أي إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ناجحة وسلمية في آذار/مارس وأيار/مايو 2018، على التوالي، بمشاركة القوة الثورية البديلة المشتركة لأول مرة، وإنشاء آليات العدالة الانتقالية والمصالحة، والخطوات التي اتخذتها حكومة كولومبيا الجديدة عند تنفيذ الاتفاق[244]. وفيما يتعلق بالتحديات المطروحة، أطلع المجلسَ على تصاعد الهجمات على القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وشدّد على الحاجة إلى

(242) للمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(243) طلب الأمين العام، في رسالته المؤرخة 21 أيار/مايو 2018 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2018/498)، تمديد مهلة تقديم تقريره المرحلي الثالث من 26 حزيران/يونيه إلى 20 تموز/يوليه 2018، لكي تتوافق مع انتهاء فترة ولاية الحكومة الحالية في كولومبيا. انظر أيضا S/2018/499.

(244) S/PV.8238، الصفحتان 4 و 5؛ و S/PV.8319، الصفحات 2–4؛ و S/PV.8368، الصفحتان 3 و 4.